

عندما يحكم رجال الأعمال من منطلق الشركات إلى تحولات السلطة في الأنظمة الديمقراطية

د. لمياء المبيض بساط*

في هذا السياق، برز نموذج ما يمكن تسميته «رجل الدولة - المدير التنفيذي» (Statesman CEO) كأحد التحولات الأكثر إثارة للجدل في السياسة الحديثة مجسّداً انتقال منطلق الشركات إلى المجال السياسي. وقد شهدت العقود الأخيرة حالات بارزة لهذا النموذج، وشخصيات سياسية انطلقت من عالم الأعمال، كما في حالة الإمبراطورية الإعلامية التي مهّدت لصعود سيلفيو برلسكوني في إيطاليا، أو الخلفية العقارية والمالية التي شكّلت قاعدة وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، فضلاً عن حالات أخرى تتجلّى فيها تشابكات النفوذ الاقتصادي والسياسي في دول مثل لبنان وروسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

يشكّل صعود رجال الأعمال إلى مواقع القرار السياسي إحدى الظواهر اللافتة في الحياة السياسية المعاصرة إذ يتزايد حضور الفاعلين الاقتصاديين داخل بنية الحكم، سواء من خلال توليهم مناصب قيادية أو عبر تأثيرهم المتنامي في عملية صنع السياسات العامة. وبينما يرى البعض في هذا التحوّل تعبيراً عن روح ريادية قادرة على إدخال منطلق الكفاءة والإدارة الحديثة إلى الحكم، هناك من يعتبره مصدراً لمخاطر بنيوية قد تهدّد توازن النظم الديمقراطية.

انعكاس لتحوّل في طبيعة السلطة

لم يعد انخراط رجال الأعمال في العمل السياسي وتناميه في العقود الأخيرة مجرد ظاهرة فردية، بل بات انعكاسًا لتحوّل أعمق في طبيعة السلطة وتوازنها داخل الأنظمة المعاصرة حيث يتزايد تداخل منطق السوق مع منطق الدولة. ليست هذه الظاهرة جديدة في التاريخ، فقد أظهرت تجارب تاريخية قدرة النخب الاقتصادية على تحويل نفوذها المالي إلى سلطة سياسية، كما في عائلة ميديشي في فلورنسا خلال عصر النهضة (Hibbert, 1999)، غير أنّها اكتسبت في الديمقراطيات الحديثة دلالات مختلفة وأكثر تعقيدًا، مع صعود شخصيات مثل سيلفيو برلسكوني في إيطاليا الذي بنى قوته السياسية على إمبراطوريته الإعلامية، ودونالد ترامب، المطوّر العقاري الأميركي الذي وصل إلى الرئاسة بخطاب إدارة وكفاءة وصورة «الوافد من خارج المؤسسة السياسية» (Ginsborg, 2003).

غالبًا ما يستمدّ صعود رجال الأعمال إلى السلطة جاذبيته من أزمة أداء تعاني منها الدولة الحديثة، إذ تُتهم البيروقراطيات بالجمود وتُنتقد السياسات العامة لبطئها وعجزها عن تحقيق نتائج ملموسة، بالإضافة إلى إحباط الجمهور تجاهها وتباطؤ الأداء الاقتصادي والجمود المؤسساتي. في المقابل، يقدم رجال الأعمال أنفسهم بوصفهم قادرين على إدخال منطق الكفاءة والفعالية والإنجاز إلى إدارة الشأن العام، غير أنّ منطق السوق يختلف جوهريًا عن منطق الدولة، إذ تقوم الشركات على الربح والمنافسة وتعظيم قيمة المساهمين، بينما يركز الحكم الديمقراطي على الشريعة والمساءلة العامة وتحقيق العدالة وإدارة التوازن بين مصالح اجتماعية متباينة.

من هنا، يطرح انتقال قادة الأعمال إلى قيادة الدولة تساؤلات جوهريّة تتجاوز مسألة الكفاءة الإدارية، لتتطال طبيعة النظام السياسي نفسه: إلى أي مدى يمكن التوفيق بين منطق السوق ومتطلبات الحكم الديمقراطي؟ وما الذي يحدث لمؤسسات الدولة عندما تتأثر بالآليات السوق وقواعده؟ وهل تمتلك الأنظمة الديمقراطية القدرة على استيعاب هذا التحوّل من دون أن تفقد توازنها؟

في هذا السياق، تكتسب العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية أهمية تحليلية مركزية وتثير جملة من التساؤلات حول مدى التوافق المؤسسي بين منطق الإدارة الاقتصادية ومتطلبات الحكم السياسي، ومستوى الثقة المجتمعية وآليات المساءلة، إضافةً إلى قدرة المؤسسات الديمقراطية على الحفاظ على استقلالها والاضطلاع بوظيفتها العامة. ونُعدّ العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية محورًا أساسيًا، كما تبرز في المقاربة التي طرحها كلٌّ من أسيموغلو وروبينسون (Acemoglu & Robinson, 2012)، والتي تميّز بين المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستخراجية، حيث يؤدي تركّز السلطة في يد نخبة ضيقة إلى الإقصاء السياسي والاقتصادي، بما يهدّد الاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

من رجال الأعمال إلى النخب الاقتصادية: كيف يُعاد تشكيل السلطة؟

الإطار النظري - المؤسسات بين الشمول والاستخراج: من يملك النفوذ الاقتصادي والسياسي؟

يُعدّ التمييز بين المؤسسات الشاملة والمؤسسات الاستخراجية، كما قدّمه أسيموغلو وروبينسون، من أكثر الأطر النظرية والتحليلية تأثيرًا في فهم ديناميات السلطة والتنمية.

انطلاقًا من هذه التحوّلات، يطرح هذا المقال سؤالًا محوريًا: ما الذي يحدث لمؤسسات الدولة عندما يتغلغل منطق السوق وآلياته في بنية الحكم وصنع القرار السياسي؟ ويسعى المقال إلى تجاوز القراءات الإعلامية المبسّطة التي تختزل الظاهرة في العلاقة المباشرة بين المال والسلطة، من خلال تحليل التوترات البنوية بين منطق الربح الخاص ومتطلبات الصالح العام.

في هذا الإطار، يستند المقال إلى المقاربة النظرية التي قدّمها كلٌّ من دارون أسيموغلو (Daron Acemoglu) وجيمس أ. روبينسون (James A. Robinson) في كتابهما المرجعي (Why Nations Fail, 2012)، ولا سيما التمييز بين المؤسسات الشاملة (Inclusive Institutions) التي تعزّز المشاركة والمساءلة، والمؤسسات الاستخراجية (Extractive Institutions) التي تمكّن النخب من احتكار السلطة والثروة. وتُظهر هذه المقاربة أنّ الحدود بين توظيف الخبرة الإدارية المستمّدة من عالم الأعمال لتعزيز فاعلية الحكم، وبين تحوّل الدولة إلى أداة في خدمة مصالح النخب الاقتصادية، قد تكون دقيقة وملتبسة في كثير من الأحيان.



دونالد ترامب



سيلفيو برلسكوني

أشار عدد من الباحثين إلى أنّ الجمع بين صفتيّ رجل الأعمال والسياسي في حالة برلسكوني أدى إلى تآكل الحدود الفاصلة بين المجالين العام والخاص. فقد واجهت المؤسسات السياسية الإيطالية اختبارات متكررة نتيجة التحقيقات القضائية المرتبطة بأنشطته الاقتصادية وقضايا تضارب المصالح خلال فترة توليه السلطة. كما اعتبر منتقدون أنّ بعض السياسات والإصلاحات التنظيمية صيغت بما يخدم مصالح كبار الفاعلين الاقتصاديين ومالكي وسائل الإعلام، الأمر الذي أثار تساؤلات حول استقلالية المؤسسات وفعالية آليات المساءلة الديمقراطية (Bull & Newell, 2005). ومن هذا المنظور، يمثّل برلسكوني مثالاً دالاً على الكيفية التي يمكن أن يتحوّل فيها تداخل السلطة الاقتصادية والإعلامية إلى عامل مؤثّر في توازنات النظام الديمقراطي وآليات مساءلته.

2- دونالد ترامب: من خطاب الكفاءة إلى إشكالية تداخل السلطة والثروة

لم يكن وصول دونالد ترامب مجدداً إلى رئاسة الولايات المتحدة الخامس والأربعين مجرد فوز انتخابي، بل عكس استمرار حضور نموذج «رجل الأعمال الحاكم» حتى داخل أعرق الديمقراطيات. فقد قدّم نفسه في حملته الأولى كوافر من خارج المؤسسة السياسية في مواجهة ما اعتبره فشل النخب التقليدية قبل أن يعيد في حملته الثانية تموضعه كجزء من هذه النخب. بنى ترامب حملته الانتخابية على خطاب يعد بإدارة الدولة بعقلية الشركات، من خلال تقليص البيروقراطية وتعزيز الكفاءة وإعادة توجيه السياسات لخدمة المصالح الاقتصادية الأميركية.

غير أنّ رئاسته المرتكزة على الوعد بالفعالية سرعان ما أعادت إلى الواجهة النقاش حول حدود العلاقة بين المصالح الاقتصادية الخاصة والمنصب العام. فخلالاً لعدد من الرؤساء المعاصرين الذين عمدوا إلى التخلي عن مصالحهم التجارية أو فصلها بوضوح عن العمل السياسي، احتفظ ترامب بشبكة واسعة من الأصول الاقتصادية. فيما وضعت شركاته ضمن ترتيب أئتماني يديره نجله إريك ترامب ودونالد ترامب الابن (Vogel, 2021).

فالمؤسسات الشاملة لا تقتصر على تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية، بل تؤسس لفضاء يتيح مشاركة واسعة، ويستند إلى مبادئ المساءلة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص. وفي ظلّ هذا النمط، تتعزز توازنات السلطة ويُصان استقلال القضاء وتُفَعّل المشاركة المدنية، كما توفر الأنظمة الاقتصادية الشاملة بيئة تنافسية تتيح فرضاً أمام مختلف الفاعلين للوصول إلى الموارد والأنشطة الاقتصادية. في المقابل، تقوم المؤسسات الاستخراجية على منطق مغاير، حيث يتركز النفوذ السياسي والاقتصادي والثروة في يد نخبة محدودة، وتُسخر لصالحها أدوات الدولة ومواردها السياسية والاقتصادية. لا تستخدم هذه الأنظمة المؤسسات لضمان التوازن أو توسيع المشاركة، بل غالباً ما تقوم بإعادة إنتاج الامتيازات وتعزيز الإقصاء، سواء عبر تقييد المنافسة الاقتصادية أو الحدّ من الانخراط السياسي الأوسع. يوفّر هذا الإطار النظري مدخلاً مهماً لفهم الكيفية التي يمكن أن يؤدي

بها تداخل النفوذ الاقتصادي مع السلطة السياسية إلى إضعاف متانة الأنظمة الديمقراطية. فعندما تتمكّن النخب الاقتصادية من التأثير المباشر في المؤسسات السياسية أو توجيه مسارها، تصبح قادرة على صياغة السياسات العامة بما يحافظ على مصالحها الخاصة، ويحدّ من فعالية آليات المساءلة ويهّمش أصوات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

وقد تناولت الأدبيات السياسية والاقتصادية المعاصرة هذه الظواهر من خلال مفاهيم متقاربة مثل استيلاء النخب على الدولة (Elite Capture)، أو رأسمالية المحاسيب (Crony Capitalism)، أو النفوذ الأوليغارشري (Oligarchic Influence Khan, 2010) وهي جميعها تشير إلى أنماط من التداخل غير المتكافئ بين السلطة والثروة. وفي السياقات الديمقراطية لا يميّز هذا التداخل من دون كلفة، إذ غالباً ما يقود إلى تآكل ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة وتساعد الاستقطاب السياسي وإضعاف سيادة القانون، بما ينعكس سلباً على استقرار النظام السياسي ويقوّض آفاق التنمية على المدى الطويل.

قيادة الأعمال في السياسة الديمقراطية المعاصرة وصناعة النفوذ السياسي

1- سيلفيو برلسكوني: تلاقي الإعلام والثروة والسلطة

يُعدّ سيلفيو برلسكوني من أبرز النماذج التي تجسّد انتقال الفاعلين الاقتصاديين إلى قلب السلطة السياسية في الديمقراطيات المعاصرة. فقد بنى نفوذه انطلاقاً من إمبراطورية إعلامية واسعة تمثّلت في مجموعة Mediaset قبل أن يتولى رئاسة الحكومة الإيطالية لعدة ولايات بين العامين 1994 و2011 (Ginsborg, 2003)، مما وقّر له قدرة كبيرة على التأثير في الخطاب العام وصياغة السرديات السياسية خلال حملته الانتخابية، إذ أصبحت وسائل الإعلام التي يملكها جزءاً من معادلة التنافس السياسي. ولم يقتصر هذا الانتقال على تبدّل في المسار المهني، بل عكس نمطاً أعمق من تداخل مصادر القوة الاقتصادية والإعلامية مع السلطة السياسية، فلم يعد الإعلام مجرد وسيط ناقل، بل تحوّل إلى أداة فاعلة في إعادة توزيع النفوذ داخل الحقل السياسي.

المخاطر المؤسسية: تآكل منظومة الضوابط والتوازنات الديمقراطية

1- إضعاف استقلالية المؤسسات

لا تقوم الأنظمة الديمقراطية على الانتخابات وحدها، بل على شبكة دقيقة من المؤسسات المستقلة التي تشكل خط الدفاع الأساسي ضد مركز السلطة، في مقدمتها السلطة القضائية، والهيئات التنظيمية المستقلة، ووسائل الإعلام الحرة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني. وتشكل هذه المؤسسات مجتمعة منظومة الضوابط والتوازنات التي تهدف إلى الحدّ من تركّز السلطة وضمان المساءلة السياسية وحماية المصلحة العامة. غير أنّ هذه المنظومة تصبح أكثر هشاشة عندما يتداخل النفوذ الاقتصادي مع السلطة السياسية. فاحتفاظ القادة السياسيين بشبكات اقتصادية واسعة لا يقتصر أثره على تضارب المصالح المباشر، بل يفتح المجال أمام أشكال أكثر تعقيداً من التأثير غير المباشر، قد تمتد إلى آليات التعيين، وأولويات السياسات، وحتى إلى استقلالية المؤسسات نفسها. وهنا، لا يحدث الإضعاف بشكل فجائي، بل عبر تآكل تدريجي في قدرة هذه المؤسسات على أداء وظائفها الرقابية.

في الولايات المتحدة، أثارت رئاسة دونالد ترامب نقاشاً واسعاً حول احتمال تسييس بعض الهيئات التنظيمية والتأثير في استقلال القضاء. فقد تعرّضت بعض التعيينات في الوكالات الفيدرالية والمحاكم لانتقادات تفيد بأنّ الاعتبارات السياسية واللواءات الحزبية طغت أحياناً على معايير الكفاءة المؤسسية وعلى استقلال المهن القادمين من عالم الأعمال، فإنّ تداخل المصالح الاقتصادية مع السلطة السياسية ومواقع القرار يعزز قابلية المؤسسات للتأثر غير المباشر ويزيد هشاشتها أمام الضغوط.

أما في إيطاليا، فقد أظهرت تجربة سيلفيو برلسكوني كيف يُمكن لامتلاك وسائل إعلام واسعة النفوذ أن يؤثر في تشكيل الرأي العام ويحدّ من فعالية الرقابة الإعلامية، إذ أدى الجمع بين السلطة السياسية والسيطرة على قطاعات مؤثرة من الإعلام إلى إضعاف قدرة الصحافة على أداء دورها الرقابي المستقل داخل النظام الديمقراطي (Albertazzi & McDonnel, 2010).

وتكشف هذه الحالات، رغم اختلاف سياقاتها، عن نمط مشترك يتمثل في أنّ الخطر لا يكمن في خرق صريح لقواعد النظام، بل في إعادة تشكيلها من الداخل، إذ تبقى المؤسسات قائمة شكلياً، لكنها تفقد تدريجياً قدرتها الفعلية على ضبط السلطة ومساءلتها. وفي هذا المسار، يتحوّل التداخل بين النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية من عامل دعم محتمل للكفاءة إلى مصدر اختلال يهدّد التوازن المؤسسي الذي تقوم عليه الديمقراطيات.

2- من استيلاء النخب إلى الانحياز في السياسات العامة

لا يظهر نفوذ النخب الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية دائماً في صورة سيطرة مباشرة على السلطة، بل غالباً ما يتجلى في أشكال أكثر خفاءً وعمقاً، من خلال قدرتها على التأثير غير المتكافئ في صياغة السياسات العامة وتوجيهها أحياناً على حساب المصالح الأوسع للمجتمع. ويعبّر مفهوم «استيلاء النخب» (Elite Capture) عن هذه الدينامية، إذ تمارس فئات اقتصادية محدودة تأثيراً غير متناسب في عملية صنع القرار، بما يؤدي إلى انحياز السياسات العامة لصالحها. وفي



هذا السياق، لا يقتصر تأثير هذه النخب على قناة واحدة، بل يتوزّع عبر مجموعة من الآليات المتداخلة، من بينها تمويل الحملات الانتخابية والضغط السياسي المنظم والنفوذ الإعلامي، فضلاً عن ظاهرة «الباب الدوّار» التي تتيح انتقال الأفراد بين مواقع السلطة في الدولة والقطاع الخاص، بما يعزّز تشابك المصالح ويعيد إنتاج النفوذ داخل النظام.

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الولايات المتحدة تشهد مستوى مرتفعاً نسبياً من تأثير النخب الاقتصادية في نتائج السياسات العامة مقارنةً بعدد من الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، وهو ما وُصف بظاهرة «التأثير غير المتكافئ» (Gilens & Page, 2019)، فعندما تميل السياسات العامة إلى الاستجابة بشكل أكبر لتفضيلات النخب الاقتصادية على حساب تطلعات المواطنين، يتعرّض مبدأ التمثيل الديمقراطي لاختلال وتراجع قدرة النظام الديمقراطي على تمثيل الإرادة العامة بصورة متوازنة.

وتبرز هذه الإشكالية في النقاشات التي رافقت السياسات الاقتصادية خلال إدارة دونالد ترامب، إذ رأى بعض الباحثين أنّ الإصلاحات الضريبية وبرامج إزالة القيود التنظيمية أمادت بدرجة أكبر الشركات الكبرى والأفراد ذوي الدخل المرتفع، في حين ظل نمو الأجور لدى شرائح واسعة من العمال محدوداً نسبياً (Economic Policy Institute, 2018). وفي مثل هذه الحالات، قد يسهم ترسخ الاعتقاد بأنّ السياسات العامة تعكس مصالح النخب الاقتصادية أكثر من مصالح المواطنين في تعميق مشاعر الإحباط السياسي وتراجع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية.

”تكشف التجارب المقارنة أن السؤال الجوهري لم يعد: من يحكم؟ بل كيف تُنظّم العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، بما يُبقي الدولة إطارًا لخدمة المجتمع، لا أداة في خدمة مصالحه الضيقة؟“



اقتصادية شهدها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد اللبناني سجّل انكماشًا تراكميًا يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2018، في حين فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر والبطالة.

غير أن هذه الأزمة لم تكن نتيجة صدمة مفاجئة، بل حصيلة مسار طويل من الاختلالات الهيكلية، وسوء إدارة المالية العامة، وهشاشة القطاع المصرفي، إضافةً إلى تسييس عملية صنع السياسات الاقتصادية. وفي هذا السياق، استفادت بعض الشبكات الاقتصادية المرتبطة بالنخب السياسية من الوصول التفضيلي إلى العملات الأجنبية المدعومة وإلى الائتمان المصرفي، في حين تحمّلت الفئات الأوسع من المجتمع الكلفة الاقتصادية للأزمة.

وقد أدّى هذا الاختلال إلى تآكل عميق في الثقة بالمؤسسات المالية والقيادة السياسية، تُرجم بموجات احتجاجات شعبية واسعة وتصاعد مظاهر التوتر الاجتماعي. وتكشف التجربة اللبنانية بوضوح أن تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية لا يقتصر فقط على إضعاف آليات المساءلة، بل يعيد تشكيل الحوافز الاقتصادية ذاتها ويقوّض أسس الثقة التي تقوم عليها الدول بخاصة في ظلّ هشاشة الضوابط المؤسسية.

الصومال والبوسنة: المؤسسات الهشة وشبكات النخب الاقتصادية حين تملأ النخب الاقتصادية فراغ الدولة

تكشف تجربتنا الصومال والبوسنة كيف يُمكن لضعف الدولة

الدول الهشّة تحت ضغط النخب: الاقتصاد السياسي في الأنظمة الهجينة

في حين توفّر الديمقراطيات الراسخة إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، فإنّ هذا التداخل غالبًا ما يكون أكثر حدّةً وتعقيدًا في الأنظمة الهجينة والدول المتأثرة بالنزاعات، حيث تكون القيود المؤسسية أضعف وقدرة مؤسسات الرقابة والمساءلة أقل فاعلية.

الأوليغارشية السياسية - المالية في لبنان ومسار الانهيار

يتسم النظام السياسي في لبنان ببنية تقاسم سلطة ذات طابع طائفي، وبشبكات اقتصادية متجذّرة تربط بين النخب السياسية والقطاع الخاص. وغالبًا ما يحتفظ عدد من القادة السياسيين بحصص مؤثرة في قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل المصارف والاتصالات والعقارات والبناء. وقد وصف بعض الباحثين هذا النمط من التداخل بين السلطة السياسية والمصالح الاقتصادية بأوليغارشية سياسية - مالية (Traboulsi, 2020).

ولا يظهر أثر هذا النموذج فقط في طبيعة توزيع النفوذ، بل يتجلّى بوضوح في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية. فقد شكّل الانهيار المالي الذي بدأ في العام 2019 لحظة كاشفة عن حدود هذا النظام إذ صنّف البنك الدولي الأزمة الاقتصادية في لبنان من بين أشد ثلاث أزمات

وهشاشة المؤسسات أن يفتحا المجال أمام النخب الاقتصادية لإعادة تشكيل موازين السلطة: ففي سياقات ما بعد النزاع، لا يقتصر دور الفاعلين الاقتصاديين على النشاط السوقي، بل يمتد إلى أداء وظائف كانت تقليدياً من اختصاص الدولة.

في الصومال أفرزت سنوات الصراع الأهلي ظروفاً أتاحت لفاعلين اقتصاديين خاصين، لا سيما شركات الاتصالات وتحويل الأموال، السيطرة على قطاعات اقتصادية حيوية. ورغم أن هذه الشركات وفّرت خدمات أساسية في ظل غياب الدولة، فإنّ نفوذها لم يظلّ اقتصادياً فحسب، بل امتد إلى المجال السياسي، حيث أصبح تأثيرها في توجيه القرارات العامة ملموساً في ظلّ غياب أطر تنظيمية قوية (World Bank, 2016).

أما في اليوسنة والهرسك، فقد أدت مرحلة ما بعد الحرب (1992 - 1995) إلى مسار مختلف في الشكل، لكنّه متشابه في النتيجة، إذ مكّنت عمليات الخصخصة وإعادة الإعمار بعد حرب (1992 - 1995) شبكات اقتصادية مرتبطة بالسلطة السياسية من الاستحواذ على أصول استراتيجية، ما أسهم في ترسيخ بنى سلطوية قائمة على الانقسام العرقي، وأبطأ وتيرة الإصلاحات المؤسسية (Keil, 2018). كما أدت التجزئة الاقتصادية على أساس الهوية إلى إضعاف فرص بناء مؤسسات سياسية شاملة وقادرة على تمثيل مختلف الفئات. وعلى الرغم من اختلاف السياقات بين الحالتين، فإنّ القاسم المشترك يتمثل في أنّ هشاشة المؤسسات لا تؤدي فقط إلى ضعف الدولة، بل تخلق بيئة تُمكن النخب الاقتصادية من ملء هذا الفراغ، ليس فقط عبر تقديم الخدمات، بل أيضاً من خلال إعادة توجيه مسارات السلطة نفسها. وفي مثل هذه البيئات، تتزايد مخاطر استيلاء النخب على الدولة، في ظلّ غياب ضوابط مؤسسية فعّالة وقواعد ديمقراطية راسخة.

حماية الديمقراطية: بين التداخات السياسية والضمانات المؤسسية

يثير تلاقي السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية تحديات جوهرية أمام المؤسسات الديمقراطية. ففيما قد تُسهم الخبرات الريادية والإدارية لبعض القادة القادمين من عالم الأعمال في تحسين كفاءة الحوكمة، تظلّ مخاطر تآكل المؤسسات العامة واستحواذ النخب على عملية صنع القرار قائمة، الأمر الذي يستوجب اعتماد ضمانات مؤسسية وإجراءات وقائية مدروسة للحد من هذه المخاطر.

1. تعزيز الضوابط والتوازنات المؤسسية

لا يُمكن للديمقراطية أن تصمد من دون مؤسسات مستقلة وقادرة على ممارسة دورها الرقابي بفعالية، لذا يتعيّن على الأنظمة الديمقراطية ترسيخ استقلالية المؤسسات الأساسية ولا سيما السلطة القضائية، والهيئات التنظيمية المستقلة، وهيئات الرقابة والنزاهة. كما ينبغي أن تكفل الإصلاحات المؤسسية منع القادة السياسيين من ممارسة تأثير غير مشروع على آليات التعيين، أو الصلاحيات المالية، أو الاستقلالية التشغيلية لهذه الهيئات، بما يحفظ قدرتها على أداء دورها الرقابي بصورة فعّالة.

2. الشفافية وتنظيم تضارب المصالح

تشكّل الشفافية حجر الزاوية في الحدّ من تداخل المصالح الخاصة مع العمل العام، إذ تتيح الكشف عن مواقع النفوذ وتعزّز المساءلة، ويتطلب ذلك اعتماد قواعد صارمة لإدارة تضارب المصالح تشمل الإفصاح المالي الشامل والتنجّي عن القرارات المرتبطة بالمصالح الخاصة، إضافةً إلى تنظيم العلاقة بين المنصب العام والأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، ينبغي إلزام القادة السياسيين والمسؤولين المعيّنين بتصفية مصالحهم التجارية النشطة عند تولّي المناصب العامة أو إدارتها ضمن آليات مستقلة مثل الصناديق الائتمانية إلى جانب الإفصاح العلني عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية. وتسهم هذه التدابير في الحدّ من مخاطر تضارب المصالح، سواء الفعلية أو المتصورة، وفي رسم حدود واضحة بين الواجب العام والمصالح الخاصة، بما يعزّز نزاهة القرار العام ويحافظ على ثقة المواطنين بالمؤسسات.

3. إصلاح تمويل الحملات الانتخابية وتعزيز المشاركة الديمقراطية

يُشكّل تمويل الحملات الانتخابية مدخلاً أساسياً لتأثير النخب الاقتصادية في مسار العملية السياسية، ما يجعل تنظيمه شرطاً ضرورياً للحفاظ على توازن التمثيل الديمقراطي. ويقتضي ذلك اعتماد قواعد صارمة للشفافية، وفرض سقف على المساهمات الخاصة، وتوسيع نطاق التمويل العام، بما يحدّ من تأثير المال في توجيه المنافسة السياسية، ويعزّز ارتباط السياسات العامة باحتياجات المجتمع، بدلاً من مصالح اقتصادية ضيقة ومركّزة.



سعر خاص
للقوة
العسكرية
والأمنية

R&R
INSURANCE
Brokers

تأمين شامل \$450

تأمين ضد الغير \$59

تأمين إلزامي | بلاطة (70 كم مرتين)

M +961 3 536 536
T +961 24 96 16 16



تؤكد الأدبيات في إطار النظرية المؤسسية إلى أنّ وجود مؤسسات سياسية واقتصادية شاملة وتشاركية يُعدّ شرطاً أساسياً لتعزيز قدرة الأنظمة الديمقراطية على الصمود والاستمرار. ومن ثمّ، فإنّ صون هذه المؤسسات يقتضي تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وترسيخ استقلالية المؤسسات العامة، وتوسيع نطاق المشاركة المدنية الفاعلة في الحياة السياسية.

وفي ظلّ تزايد التداخل بين رأس المال والسلطة السياسية في السياق العالمي المعاصر، لم يعد الحفاظ على شرعية النظام الديمقراطي يقتصر على إقرار الضمانات القانونية والمؤسسية فحسب، بل يتطلب أيضاً ترسيخ ثقافة سياسية تُعلي من شأن المصلحة العامة وتضعها فوق الاعتبارات والمكاسب الخاصة.

وفي المحصلة، تكشف التجارب المقارنة أنّ السؤال الجوهرى لم يعد: من يحكم؟ بل كيف تُنظّم العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، بما يُبقي الدولة إطاراً لخدمة المجتمع، لا أداة في خدمة مصالحه الضيقة؟

المراجع

- 1- Albertazzi, D., & McDonnell, D. (2010). Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy. Palgrave Macmillan.
- 2- Balz, D., & Goldman, A. (2018). The Trump presidency and institutional erosion. The Washington Post. <https://www.washingtonpost.com/>
- 3- Bull, M., & Newell, J. L. (2005). Italian Politics: Adjustment Under Duress. Polity Press.
- 4- Economic Policy Institute. (2018). Tax reform and income inequality. <https://www.epi.org/>
- 5- Ginsborg, P. (2003). Italy and Its Discontents. Palgrave Macmillan.
- 6- Gilens, M., & Page, B. I. (2014). Testing theories of American politics: Elites, interest groups, and average citizens. Perspectives on Politics, 12(3), 564–581.
- 7- Hibbert, C. (1999). The House of Medici: Its Rise and Fall. Penguin Books.
- 8- Hoffman, D. E. (2011). The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia. PublicAffairs.
- 9- Khan, M. (2010). Political Settlements and the Governance of Growth-Enhancing Institutions. SOAS.
- 10- Keil, S. (2018). Post-war political economy in Bosnia and Herzegovina. Southeast European Politics, 19(2).
- 11- Traboulsi, F. (2020). A History of Modern Lebanon. Pluto Press.
- 12- Vogel, K. P. (2021). Trump family business issues. The Washington Post. <https://www.washingtonpost.com/>
- 13- World Bank. (2016). Somalia Economic Update. <https://www.worldbank.org/>
- 14- World Bank. (2021). The World Bank in Lebanon: Economic and Social Impact. <https://www.worldbank.org/>



4. التثقيف المدني واستقلالية الإعلام

يشكّل وجود قطاع إعلامي حرّ ومتعدّد الأصوات ركيزة أساسية للمساءلة الديمقراطية. لذلك، ينبغي توفير ضمانات قانونية ومؤسسية تكفل استقلالية التحرير، وتنظيم ملكية وسائل الإعلام بما يمنع الاحتكار والتكرار المفرط للملكية، إضافة إلى دعم مؤسسات البث العام. ومن شأن هذه التدابير أن تُسهم في الحدّ من تأثير النخب الاقتصادية في تدقّق المعلومات، وتعزيز قدرة المجتمع على مراقبة أداء السلطة ومساءلتها.

خلاصات

يمثّل انتقال قادة الأعمال إلى مواقع القيادة السياسية ظاهرة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد، لا تختزل في ثنائية الفرص والمخاطر، بل تعكس تحولاً أعمق في طبيعة العلاقة بين الدولة والسوق. فبينما قد تسهم الخبرات الإدارية والريادية في تعزيز كفاءة الحوكمة ودعم الابتكار المؤسسي داخل أجهزة الدولة، فإنّ تداخل المصالح الاقتصادية الخاصة مع السلطة السياسية غالباً ما يشكّل عاملاً محفوفاً بالمخاطر، لما قد يترتّب عليه من إضعاف للمؤسسات الديمقراطية وتقويض آليات المساءلة والرقابة العامة.

وتُظهر التجارب المعاصرة، من إيطاليا في عهد سيلفيو برلسكوني إلى الولايات المتحدة خلال رئاسة دونالد ترامب، التحديات البنيوية التي قد تنشأ عندما يتداخل منطق الشركات وإدارة المصالح الخاصة مع ممارسات الحكم الديمقراطي. كما يبرز لبنان نموذجاً للاقتصاد السياسي الهجين، حيث تسمح هشاشة الضوابط المؤسسية للنخب الاقتصادية بممارسة نفوذ واسع في عملية صنع السياسات العامة، الأمر الذي ينعكس سلباً على العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.